4.14 خصائص البنية الأساسية الوطنية المثلى للأدلة العلمية

كل بلدٍ لديه بنية أساسية وطنية تتضمن العديد من الهياكل والعمليات المتعلقة بالأدلة. العلمية وضمن هذه البنية الأساسية الوطنية، نميز بين نظام دعم الأدلة العلمية، ونظام تطبيق الأدلة, ونظام البحث. إن إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لنظام دعم الأدلة العلمية، والاهتمام المستمر بنظام تطبيق الأدلة، سيكونان المفتاح للجهود المستقبلية لاستخدام الأدلة العلمية في معالجة التحديات المجتمعية.

الأدلة العلمية هي أمر يمكن لصناع القرار استخدامه، في حين أن البحث هو أمر يقوم به الباحثون. عندما يطرح صناع القرار سؤالاً، لا سيما صناع السياسات الحكومية والقادة التنظيميون، فإنهم بحاجة إلى الدعم في الوقت المناسب في استخدام الأدلة العلمية الموجودة بالفعل. يحتاج صناع القرار، ولا سيما المهنيّون والمواطنون، إلى الدعم لتطبيق التغييرات التي تحتاجها الأدلة العلمية الممكنة. وفي الوقت نفسه، يحتاج الباحثون إلى تمكينهم لابتكار منتجات وخدمات جديدة، وتطوير طرق جديدة للتفكير، وانتقاد الوضع الراهن. كما يحتاجون أيضًا إلى تشجيعهم على الانخراط بشكل أكثر فاعلية مع صناع القرار لضمان الملاءمة وقابلية التطبيق، وعلى استخدام التكنولوجيا بشكل أكثر فعالية لجعل عمليات البحث أكثر كفاءة، ولتطوير الإبلاغ عن النتائج التي توصلوا إليها بشكل أكثر شفافية وبدون `` التدوير ''، وعلى إنشاء نسخ من الأدلة التي يقدمونها والتي يمكن الوصول إليها وفهمها وجعلها قابلة للتطبيق من قبل صناع القرار. يمكن بعد ذلك رفع الأدلة العلمية الناشئة من أبحاثهم "الجاهزة للعرض التقديمي" إلى أنظمة دعم الأدلة العلمية وأنظمة تطبيق الأدلة.

	الجهة الممكنة	الجهة المكملة
نظام دعم الأدلة	• ممكن بواسطة: • وسطاء المعرفة المحليين • المنافع العامة العالمية المرتبطة بالأدلة العلمية (على سبيل المثال، المعايير العالمية والمنشورات المتاحة للجميع المتعلقة بتوليفات الأدلة العلمية) من مؤسستي كوكراين، وكامبل وغيرهما • المساعدة التقنية من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك المكاتب القطرية والإقليمية والعالمية	• مستكملة بواسطة: • المبادرات المتعلقة باستشراف المستقبل لتوقع الحاجات المستقبلية المرتبطة بالأدلة العلمية • مراكز الابتكار التي من شأنها ابتكار منتجات وخدمات جديدة، وتقييمها، وضبط مقياس تلك التي يمكن أن تضيف قيمة من خلال الأسواق أو المقتنيات العامة

وهو قائم على فهم السياق على المستوى الحكومي (أو على مستوى البلديات والمحافظات) (بما في ذلك القيود الزمنية)، يعمل على الطلب، ويرتكز على وضع الأدلة العلمية في سياق قرار معين بطريقة تراعي مبدأ الإنصاف

أمثلة حول البنى الأساسية

- مكتب تنسيق دعم الأدلة العلمية (لجميع الجهات الحكومية، مع أو بدون مكاتب إضافية في الإدارات أو الوزارات الرئيسية)
- وحدات الأدلة العلمية ذات الخبرة في كلٍّ من أطر الأدلة العلمية الثمانية (على سبيل المثال، وحدة الرؤى السلوكية)
- عمليات استخلاص الاحتياجات المتعلقة بالأدلة العلمية وتحديد أولوياتها ، والعثور على الأدلة التي تلبي هذه الاحتياجات وتجميعها ضمن قيود زمنية محددة (وبناء أدلة علمية إضافية كجزء من التقييمات المتواصلة) ، وبناء القدرة على استخدام الأدلة العلمية (على سبيل المثال، ورش العمل والكتيبات المتعلقة باستخدام الأدلة العلمية)، والحث على استخدام الأدلة العلمية (على سبيل المثال ، قائمة المراجعة المتعلقة بالتقديمات في مجلس الوزراء)، وتوثيق استخدام الأدلة العلمية (على سبيل المثال ، مقاييس استخدام الأدلة العلمية)

في حين أن هذه البنية الأساسية هي أكثر صلة بصناع السياسات الحكومية وقادة المنظمات الكبيرة جدًا، يمكن تصميم أنواع مماثلة من البنية الأساسية لقادة المنظمات الأصغر وكذلك المهنيين والمواطنين

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

		الجهة الممكنة	الجهة المكملة
*نظام تطبيق الأدلة	وهو قائم على فهم العمليات المرتبطة بالأدلة العلمية، ويعمل من خلال مزيج من اعتبارات العرض والطلب، ويرتكز على دورات توليف الأدلة العلمية، وتطوير التوصيات، وإذاعتها إلى صناع القرار لدعم تطبيقها بشكل فعال، وتقييم تأثيراتها، ودمج الدروس المستفادة في الدورة التالية(18) أمثلة حول البنى الأساسية • توليفة الأدلة العلمية ووحدات المبادئ التوجيهية • وحدات تطبيق الأدلة العلمية لتحديد أولويات ما يجب تطبيقه، وتحديد عوائق ومسهلات التطبيق، وتصميم الاستراتيجيات التي تتعامل مع العوائق تزيد من فاعلية المسهلات • عمليات لبناء الأدلة العلمية ضمن تدفقات العمل الحالية (على سبيل المثال، سجلات العملاء الإلكترونية ، وأنظمة دعم القرار الرقمية، وبوابات الويب، ومبادرات تحسين الجودة) ومشاركة الأدلة عبرها في حين أن هذه البنية الأساسية هي أكثر صلة بالمهنيين والمواطنين، يمكن تصميم أنواع مماثلة من البنية الأساسية لصناع السياسات الحكومية والقيادات التنظيمية	ممكّن بواسطة: أشياء مماثلة لما ورد أعلاه	مستكمل بواسطة: صناع السياسات الحكومية والقيادات التنظيمية من خلال استخدام الادوات المتاحة لدعم التطبيق (على سبيل المثال ، إضافة المنتجات والخدمات الموصى بها إلى رزمة الفوائد، وتفويض الإبلاغ العام عن مؤشر يشير إلى مدى الالتزام بإجراء معين موصى به)
نظام البحث	وهو قائم على فهم جوانب الانضباط ومناهج البحث، ويعمل من خلال اعتبارات متعلقة بالعرض مثل الفضول، ويرتكز على إجراء البحوث التي قد تهدف أو لا تهدف إلى المساهمة في بناء الأدلة العلمية التي يتم اعتمادها في أنظمة دعم الأدلة العلمية وأنظمة تطبيق الأدلة(19) أمثلة حول البنى الأساسية • أقسام ووحدات الجامعة عمليات لمكافأة الأنشطة (على سبيل المثال، المنح والمنشورات التي خضعت لمراجعة الأقران)، والتي يمكن توسيعها لتشمل الأنشطة ذات الأرجحية الأكثر لتحقيق التأثيرات (على سبيل المثال، المشاركة مع صناع القرار والاستجابة لهم) هذه البنية الأساسية هي أكثر صلة بالباحثين	ممكن بواسطة: المنافع العامة العالمية ذات الصلة بالبحوث (على سبيل المثال ، مبادرات العلوم المفتوحة)	مستكملة بواسطة: صناع السياسات الحكومية والقيادات التنظيمية من خلال استخدام الروافع المتاحة لمكافأة أنشطة معينة (على سبيل المثال، ممارسة تقييم المؤسسات مثل إطار التميز البحثي في المملكة المتحدة)

*نستخدم مصطلح نظام تطبيق الأدلة لتمييزه عن نظام دعمالأدلة. إنّ بعض التوصيفات الحديثة لما نعنيه بنظام تطبيق الأدلة قد أطلقت على هذا النظام اسم نظام الأدلة الإيكولوجي.(18)لقد تجنبنا هذا المصطلح لأنه يربك أولئك الذين اعتادوا على المعنى الحرفي للنظام الإيكولوجي، ولأن التركيز فيه لا يصبّ على التطبيق كما هو الحال في هذا النظام. وإذا أردنا استخدام مصطلح نظام الأدلة الإيكولوجي، فمن الأرجح أن نطبقه على مزيج بين نظام دعم الأدلة ونظام تطبيق الأدلة.

بالاستناد إلى الصف الأول أعلاه، فإن نظام دعم الأدلة العلمية يتمتع بشكل مثالي بالميزات التالية:

يدعم صناعة القرار بواسطة صناع السياسات الحكومية، بالإضافة إلى القيادات التنظيمية، والمهنيين والمواطنين، من خلال أفضل الأدلة العلمية وبطرق:

مبلغ عنها من خلال فهم جيّد لسياقها - بما في ذلك مكان وكيفية صناعة القرارات، والقيود الزمنية التي تتم صناعة القرارات ضمنها، وترتيبات النظام الحالية التي تحدد ما إذا كانت المنتجات والخدمات المناسبة تصل إلى أولئك الذين يحتاجون إليها - وكذلك قدراتها وفرصها ودوافعها لاستخدام الأدلة العلمية في صناعة القرار

مستجيبة لحاجاتهم المرتبطة بالقرارات، والقيود الزمنية والتفضيلات المتعلقة بالمنتج، وتنسيقات العملية

عاكسة للالتزام من خلال مطابقة أفضل الأدلة العلمية مع السؤال المطروح، والعمل من خلال ما يعنيه الدليل العلمي لقرار معين (أي وضع الدليل في سياقه)، وهذا يشمل كيفية اختلاف ذلك بحسب المجموعات والسياقات (أي تقديم عدسة الإنصاف للأدلة العلمية ولطريقة النظر إليها)

منقولة مع المحافظة على حسن التقدير والتواضع والتعاطف ومع إيلاء الاهتمام المناسب لتحديد التضارب في المصالح ولإدارته

- ممكنة بطرق منهجية وشفافة من قبل كل من هم داخل الحكومة، ومن خلال الشراكات الإستراتيجية مع وسطاء الأدلة العلمية والمنتجين خارج الحكومة، مثل وسطاء الأدلة المحليين والمزودين بالسلع العامة العالمية وبالمساعدة التقنية
- مستكملة من قبل أولئك العاملين في جزأين مما تطلق عليه الأمم المتحدة اسم "خماسية التغيير" ، أي الاستشراف الاستراتيجي للمستقبل والابتكار. (20)
- الأجزاء الثلاثة الأخرى من خماسية التغيير - تحليلات البيانات ، والبحث البحث السلوكي/التطبيقي، والتقييم ("الأداء وتوجيه النتائج") - تم تقديمها في أطر الأدلة العلمية الثمانية .

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

اختارت بعض الحكومات إصدار تشريعات تضفي الطابع الرسمي على الجوانب الخاصة بنظام دعم الأدلة العلمية. وفي الولايات المتحدة، قامت اللجنة الحزبية المشتركة بشأن صنع السياسات المستندة إلى الأدلة العلمية(21)بوضع توصيات أكسبت معنىً لقانون البيانات. وقد ساعدت مذكرات المتابعة من الرئيس ومكتب الميزانية في الكونجرس في دعم تطبيق القانون. تشترك هذه الجهود مع جهود لجنة الأدلة العلمية في التركيز على جميع أنواع التحديات المجتمعية، ولكنها تختلف في تركيزها على نوع واحد فقط من صناع القرار (صناع السياسات الحكومية ، في هذه الحالة في الحكومة الفيدرالية الأمريكية)، وعلى شكلين فقط من الأدلة العلمية (تحليل البيانات وتقييمها)، وعلى بناء أدلة جديدة, ولم تركز على تحقيق الاستخدام الأفضل لمخزون الأدلة الموجودة (مثل توليفات الأدلة العلمية). واختارت بعض أجزاء منظومة الأمم المتحدة إصدار قرارات بشأن تعزيز أنظمة دعم الأدلة العلمية. وبالنسبة إلى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، فقد أصدرت اللجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية مثل هذا القرار للقطاع الصحي.(22)

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**